



افتتاح مؤتمر المنتدى العربي للبيئة والتنمية في بيروت بحضور عربي ودولي كبير

تقرير "أفد": الجمهور مستعد لتغيير عاداته الاستهلاكية والحكومات مقصرة

بيروت 2015 /11/16

أظهر تقرير "الاستهلاك المستدام" الذي تم إطلاقه في افتتاح المؤتمر السنوي للمنتدى العربي للبيئة والتنمية (أفد)، المنعقد في فندق فينيسيا في بيروت من 16 إلى 17 تشرين الثاني (نوفمبر)، أن الدعم غير المتوازن لأسعار الماء والطاقة والغذاء في المنطقة العربية يشجع على أنماط استهلاكية تتسم بالتبذير والهدر، ولا يساعد بالضرورة على تخفيف العبء عن الفقراء، إذ يذهب نحو 90 في المئة من أموال الدعم إلى الأغنياء. لكن هناك اتجاهاً واضحاً إلى تغيير هذا النمط، بحيث بدأت ست دول عربية تطبيق إجراءات إصلاحية لنظام دعم الأسعار. أضاف التقرير أن كل برامج رعاية البيئة لن تجدي ما لم تترافق مع تبديل جذري في العادات الاستهلاكية.

يشارك في المؤتمر نحو 600 مندوب من 48 دولة، يمثلون 180 مؤسسة من القطاعين العام والخاص والمنظمات الإقليمية والدولية ومراكز الأبحاث والجامعات والمجتمع المدني ووسائل الإعلام. كما يشارك فيه نحو 40 طالباً جامعياً من 12 بلداً عربياً، في إطار مبادرة "قادة المستقبل البيئيين" التي يراها المنتدى العربي للبيئة والتنمية. وكانت هيئة البيئة في أبوظبي الشريك الرسمي في مؤتمر "أفد".

وكان بين الحضور النائب ياسين جابر ممثلاً رئيس مجلس النواب نبيه بري، ووزير البيئة محمد المشنوق ممثلاً رئيس مجلس الوزراء تمام سلام، رئيس وزراء الأردن السابق الدكتور عدنان بدران، ووزير الطاقة اللبناني أرتيور نظريان، ووزير البيئة الأردني طاهر الشخشير، ووزير الدولة للثروة الحيوانية في السودان الدكتور جعفر عبدالله، ورئيس لجنة الزراعة المياه والبيئة في مجلس الشورى السعودي الدكتور علي الطخيس، ومجموعة من الوزراء والنواب والديبلوماسيين، ووزير الزراعة السابق في الأردن الدكتور محمود الدويري، والممثل الإقليمي للفاو عبدالسلام ولد أحمد، والمدير الإقليمي لبرنامج الغذاء العالمي كارلو سكارملا، والمدير الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة الدكتور إياد أبو مغلي. وحضرت وفود من صناديق التنمية العربية، وعدد كبير من رجال الأعمال ورؤساء الشركات والهيئات الأعضاء في المنتدى العربي للبيئة والتنمية. وشارك أساتذة وطلاب من 28 جامعة عربية.

تقرير أنماط الاستهلاك

يشير تقرير الاستهلاك المستدام، وهو الثامن في سلسلة "البيئة العربية" التي يصدرها "أفد"، إلى أن قبول المستهلكين بالتغيير يبقى شرطاً أساسياً لوضع سياسات الاستهلاك المستدام موضع التنفيذ. فإذا خفف المواطن العربي، مثلاً،

معدل استهلاك اللحوم الحمراء 25 في المئة، من 17 كيلوغراماً للفرد في السنة حالياً، يمكن توفير 27 بليون متر مكعب من المياه، على اعتبار أن إنتاج كيلوغرام واحد من اللحم يتطلب 16 متراً مكعباً من المياه.

ومن أهم استنتاجات التقرير أن الحل ليس دائماً في تخفيف كمية الاستهلاك، بل في التحوّل إلى أصناف أخرى أقل ضرراً بالبيئة والصحة، من اللحم إلى السمك والحبوب والخضار مثلاً، أو من الكهرياء المنتجة من النفط والفحم إلى طاقة الشمس والرياح. وقد أيد استنتاجات «أفد» تقرير حديث صدر عن منظمة الصحة العالمية وفيه أن استهلاك كميات كبيرة من اللحم الأحمر واللحوم المصنّعة قد يزيد الإصابة بالسرطان بنسبة 18 في المئة.

وعرض أمين عام "أفد" نجيب صعب نتائج استطلاع الرأي العام العربي الذي أجراه "أفد" من أجل معرفة مدى استعداد الناس لتبديل عاداتهم الاستهلاكية، والذي استقطب 31 ألف مشارك من 22 بلداً عربياً. وقد وجد الاستطلاع أن الجمهور العربي على استعداد لكي يدفع أكثر لقاء الكهرياء والوقود والماء، ولتغيير عاداته الاستهلاكية، إذا كان هذا يساهم في رعاية الموارد وحماية البيئة. وعبرت أكثرية تجاوزت 80 في المئة عن قبولها بتغيير في العادات الغذائية وأصناف الطعام، مثل استبدال اللحم الأحمر بالدجاج والسمك، وزيادة استهلاك الخضار والفاكهة والبقول، التي هي أفضل للبيئة والصحة معاً، شرط توفير الأصناف البديلة بكميات كافية وأسعار مناسبة. وأظهر الاستطلاع اهتماماً متزايداً بكفاءة الطاقة، إذ قال أكثر من نصف المشاركين إن مستوى استهلاك الكهرياء والوقود هو الشرط الأساسي الذي يحكم اختيارهم للأجهزة المنزلية أو للسيارة. واللافت أن غالبية كبيرة وصلت إلى 99 في المئة في بعض البلدان تعتقد أن الحكومات لا تعمل ما فيه الكفاية لمعالجة المشاكل البيئية، وأن وضع البيئة في بلدانها تدهور خلال السنين العشر الأخيرة.

بدران: ستبقى بيروت

افتتح المؤتمر بكلمة ترحيبية من رئيس مجلس أمناء "أفد" الدكتور عدنان بدران الذي قال: "يصدر تقرير "أفد" عن الاستهلاك المستدام في وقت ما تزال بعض البلدان العربية الأعلى في العالم في استهلاك الطاقة والمياه، وكفاءة الري سلبية إذ يذهب أكثر من نصف المياه هدراً"، منوهاً ببعض المبادرات لتعزيز الكفاءة والاستثمار في الطاقة المتجددة. وعن عودة المؤتمر السنوي للمنتدى إلى بيروت بعد سنتين، قال بدران: "ستبقى بيروت مدينة حية ترفض التقاعس والشرنقة. فلبنان حيّ بديناميكية وريادة وإبداعات شعبه، وقد علمتنا بيروت وعلمنا لبنان عشق الحياة والحريات والعمل الدؤوب مهما بلغت الخلافات بين قياداته السياسية".

صعب: الإصلاح البيئي

وقدم نجيب صعب تقرير أعمال "أفد" لسنة 2015. فأكد أن المنتدى "يستمر في السعي لجعل البيئة وإدارة الموارد جزءاً أساسياً في خيارات البقاء العربية، لأنه رغم كل الحروب والنزاعات لن يستطيع سكان المنطقة الهرب من واجب الحفاظ على الرأسمال الطبيعي وتنميته لضمان استمرار الحياة نفسها". وأوضح أنه "في حين منعت الأوضاع السائدة في المنطقة تحقيق بعض البرامج بالكامل لسنة 2015، تم تجاوز الأهداف المحددة لبرامج أخرى". وعَدّد أعمال

المنتدى في مجال إصلاح السياسات والاقتصاد الأخضر والتربية والتوعية البيئية، مركزاً على دور "أفد" في الإصلاحات التي بدأتها ست دول عربية لسياسات دعم أسعار الطاقة والمياه "التي تؤدي إلى هدر كبير في الموارد".

غانم: برامج البنك الدولي

ألقى الدكتور حافظ غانم، نائب رئيس البنك الدولي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، كلمة رئيسية ركز فيها على التمويل الأخضر، ووجهة نظر البنك الدولي بشأن كيفية مساعدة المنطقة في التغلب على الصعوبات التي تواجهها. فلفت إلى تأثير التدهور البيئي على الاستقرار الاجتماعي والسياسي، مضيفاً أن عمل البنك الدولي في لبنان تأثر في الفترة الأخيرة بعدم قدرة البرلمان على إقرار المشاريع والقروض. لكن هذا العمل سيستأنف بعد موافقة البرلمان الأسبوع الماضي على ثلاثة مشاريع، بما فيها مشروع سد بسري ومشروع للبيئة، وثمة دراسات لمشاريع مستقبلية.

وأكد غانم على العلاقة الوثيقة بين التدهور البيئي وعدم الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي، منوهاً بالمنتدى العربي للبيئة والتنمية "الذي يخلق اندفاعاً في المنطقة العربية نحو مستقبل أكثر استدامة، بتحويل التحديات البيئية إلى فرص"، مضيفاً: "الرعاية البيئية الجيدة هي تنمية جيدة".

وأوضح غانم أن البنك الدولي يعتمد خمسة مؤشرات للإجهاد البيئي في المنطقة. أولاً، من الواضح أن البلدان العربية تبذل رأسمالها الطبيعي الذي تعتمد عليه اقتصاداتها، بما في ذلك الغابات والنفط والهواء النظيف والمياه العذبة. ثانياً، كلفة التدهور البيئي عالية جداً، وتقدر بنحو 2 في المئة من الناتج المحلي الاجمالي في تونس، و4 في المئة في لبنان، و5 في المئة في مصر، وأكثر من 6 في المئة في العراق. ثالثاً، توافر المياه النظيفة انخفض بنسبة 42 في المئة منذ العام 1992. رابعاً، ازداد عدد الناس الذين يتنفسون هواء ملوثاً بنسبة 50 في المئة منذ العام 1990، ويعزى 8 في المئة من جميع الوفيات في المنطقة إلى تلوث الهواء. خامساً، المنطقة العربية هي الأكثر حرارة في العالم، وهي تواجه أسوأ تأثيرات تغير المناخ.

الرأي العام العربي وأنماط استهلاك الغذاء والماء

النتائج الرئيسية لتقرير "أفد" حول الاستهلاك المستدام قدمها الدكتور ابراهيم عبدالجليل، المحرر المشارك للتقرير، في الجلسة الأولى التي شارك فيها الدكتور طاهر الشخشير وزير البيئة الأردني، والدكتور جعفر عبدالله وزير الدولة للثروة الحيوانية في السودان، ومحمد المشنوق وزير البيئة في لبنان، والدكتور عماد عدلي ممثل المجتمع المدني المنسق العام للشبكة العربية للبيئة والتنمية.

وتناولت الجلسة الثانية أنماط استهلاك الغذاء والماء وكيف تؤثر على البيئة. أدارها الدكتور عبدالكريم صادق كبير الاقتصاديين في الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، وشارك فيها الدكتور وليد الزبيري منسق برنامج إدارة الموارد المائية في جامعة الخليج العربي، والدكتورة نهلا حولا عميدة كلية العلوم الزراعية والغذائية في الجامعة الأميركية في بيروت، وعبدالسلام ولد أحمد المدير العام المساعد والممثل الإقليمي لمنظمة الأغذية والزراعة (فاو). وعلق على النتائج الدكتور جعفر أحمد عبدالله وزير الدولة للثروة الحيوانية في السودان.

الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة وسياسات دعم الأسعار

خصصت الجلسة الثالثة للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة والتأثير على إدارة الاستهلاك. أدارها الدكتور ابراهيم عبدالجليل، المحرر المشارك لتقرير "أفد" والأستاذ في جامعة الخليج العربي، وشارك فيها بيار خوري مدير المركز اللبناني لحفظ الطاقة، وابرو شيشكليورت مديرة التسويق في جنرال إلكتريك الشرق الأوسط وأفريقيا وتركيا.

وتمحورت الجلسة الرابعة حول تأثير سياسات دعم الأسعار على أنماط الاستهلاك، وشارك فيها الدكتور علي الطخيس رئيس لجنة الزراعة والمياه والبيئة في مجلس الشورى السعودي، والدكتور محمود الدويري وزير الزراعة السابق في الأردن، والدكتور حمو العمراني مستشار التكيف مع تغير المناخ لقطاع المياه في جامعة الدول العربية.

نظام الغذاء في حوض المتوسط وجلسات تشاورية

عقدت ثلاث جلسات متزامنة. الأولى حول برامج الغذاء المستدام والنظام الغذائي لحوض البحر المتوسط، أدارها الدكتور كوزيمو لاسيرينيولا الأمين العام للمركز الدولي المتوسطي للدراسات الزراعية المتقدمة CIHEAM، وشارك فيها الدكتور حميد البلالي مسؤول الغذاء والتنمية الريفية في CIHEAM، والدكتورة لارا حنا واكيم عميدة كلية العلوم الزراعية والغذائية في جامعة الروح القدس الكسليك. وكانت الجلسة الثانية لمنتدى "قادة المستقبل البيئيين" حيث ناقش طلاب جامعات عربية من 12 بلداً خيارات الاستهلاك المستدام. وتضمنت الثالثة، التي نظمها برنامج الأمم المتحدة للبيئة، تقديم ومناقشة نتائج مؤتمر "عين على الأرض" للبيانات البيئية الذي عقد الشهر الماضي في أبوظبي.

وعلى هامش المؤتمر، عقد برنامج الأمم المتحدة للبيئة اجتماعاً تشاورياً إقليمياً للمجموعات الرئيسية، جمع ممثلين عن المجتمع المدني من دول غرب آسيا، في إطار التحضير للجمعية العامة للأمم المتحدة للبيئة في أيار (مايو) 2016.

وتضمن الغذاء أطباقاً صحية من مأكولات حوض البحر المتوسط، انسجاماً مع مضمون تقرير "الاستهلاك المستدام".

اليوم الثاني

يبدأ اليوم الثاني للمؤتمر التاسعة صباح الثلاثاء بجلسة حول التمويل الأخضر وتأثيره على أنماط الاستهلاك والإنتاج. تليها جلسة حول مكافحة تغير المناخ من خلال تغيير أنماط الاستهلاك والإنتاج، قبيل مؤتمر الأمم المتحدة لتغير المناخ في باريس أواخر هذا الشهر، وجلسة أخرى بالتعاون مع الإسكوا حول الاستهلاك والإنتاج في جدول أعمال التنمية المستدامة لما بعد 2015. وتعدّ جلستان متزامنتان تتناولان المشاريع المبتكرة لنمط حياة مستدام، وتقرير توقعات البيئة العالمية السادس، إضافة إلى ورشة عمل حول الاستهلاك والإنتاج المستدامين لرواد الأعمال الشباب. وبعد مناقشة رفيعة المستوى حول كيفية حل تحديات الأمن الغذائي في البلدان العربية، تعلن توصيات المؤتمر في جلسة ختامية.

يمكن تنزيل تقرير "أفد" حول الاستهلاك المستدام في البلدان العربية من الموقع الإلكتروني www.afedonline.org

الصورة 1: نجيب صعب في افتتاح المؤتمر

الصورة 2: نائب رئيس البنك الدولي الدكتور حافظ غانم متحدثاً في المؤتمر

الصورة 3: الدكتور إبراهيم عبد الجليل مقدماً تقرير "أفد" حول الاستهلاك المستدام

للمحرر:

حقائق وأرقام في تقرير المنتدى العربي للبيئة والتنمية (أفد) حول الاستهلاك المستدام

- المنطقة العربية غنية بالطاقة وتعاني شحاً مائياً ونقصاً غذائياً، وهي من أكثر مناطق العالم عرضة لتغير المناخ من الجهتين الاقتصادية والبيئية. وهذا يستدعي تطبيق مقاربة التلازم (NEXUS) في إدارة الموارد الحيوية الثلاثة: الطاقة والمياه والغذاء.

الطاقة:

- المنطقة العربية هي أحد أبرز مراكز الطلب على الطاقة في العالم. ويختلف نصيب الفرد من استهلاك الطاقة بشكل كبير بين المجموعة ذات الدخل المرتفع أي البلدان المنتجة للنفط، والمجموعة ذات الدخل المتوسط والمنخفض أي البلدان غير المنتجة للنفط. فنصيب الفرد من استهلاك الطاقة في قطر يبلغ 39 طناً من المكافئ النفطي (toe) وهو الأعلى في البلدان العربية ويساوي 20 مرة المتوسط العالمي. ويستهلك المواطن الكويتي ما قد تستهلكه 13 أسرة سودانية يتألف كل منها من خمسة أشخاص.

- 42 في المئة فقط من المشاركين في استطلاع "أفد" للرأي العام العربي اعتبروا استهلاك الكهرباء معياراً لدى شراء المعدات الكهربائية. وسُجِّلت في قطر أدنى نسبة مئوية للذين يشترون المعدات الكهربائية وفق كفاءتها (9 في المئة)، والأعلى في تونس (57 في المئة) والأردن (56 في المئة). وتعكس هذه النتائج بوضوح أهمية تبني الحكومات معايير دنيا لكفاءة الطاقة في المعدات الكهربائية. ويتوسع استخدام مصابيح مقتصدة بالطاقة في البلدان العربية، إذ يستخدمها 85 في المئة من المشاركين. وهذا يؤشر إلى توافرها على نطاق أوسع وسهولة الوصول إليها بفضل الحوافز الحكومية.

- يأخذ 46 في المئة من المشاركين في الاستطلاع استهلاك الوقود في حسابهم حين يشترون سيارة جديدة. وسجلت النسبة الأعلى للذين ينتقون السيارة لكفاءتها على صعيد الوقود في الأردن (72 في المئة)، والأدنى في السعودية (17 في المئة) وقطر (16 في المئة)، ما يشير إلى علاقة مباشرة واضحة بين قرارات شراء السيارات وأسعار الوقود.

المياه:

- المنطقة العربية من أكثر مناطق العالم إجهاداً على صعيد المياه. لكن مستوى استهلاك الفرد في بعض بلدانها، خصوصاً في بلدان الخليج، هو من أعلى المعدلات العالمية. وتعتبر الرسوم المائية البلدية في غالبية البلدان العربية متدنية، ما لا يقدّم أي حافز للمستهلك للاقتصاد بالمياه.
- يبلغ معدل السعر المفروض على المياه في المنطقة العربية نحو 35 في المئة من كلفة الإنتاج، وفي حالة المياه المحلاة يبلغ 10 في المئة فقط. لكن وضع سياسات تسعير مناسبة يمكن أن ينقل إلى المستهلكين القيمة الحقيقية للمياه ويحفزهم على التعامل معها على هذا الأساس، ما يدفعهم إلى زيادة إنتاجيتهم وعقلنة استخدامهم.

الغذاء:

- تشهد البلدان العربية تحولاً في التغذية يتسم بالابتعاد عن النظام الغذائي التقليدي الأكثر موسمية والأكثر تنوعاً، الغني بالحبوب الكاملة والفواكه والخضر، إلى نظام غذائي «غربي» غني بالحبوب المكررة والبروتين الحيواني والشحوم والسكر والملح. وقد حصلت زيادة كبيرة في انتشار زيادة الوزن والبدانة والأمراض المرتبطة بالنظام الغذائي مثل السكري وأمراض القلب والشرابين والسرطانات.
- يُستهلك اللحم الأحمر بإفراط حالياً مع آثار سلبية على الصحة البشرية وعلى استدامة النظام الغذائي، فيما تُستهلك الأسماك والدواجن بأقل من اللازم، على رغم إمكان إنتاجها بشكل مستدام وبتأثير أقل على البيئة. إذا خفف المواطن العربي معدل استهلاك اللحوم الحمراء 25 في المئة، من 17 كيلوغراماً للفرد في السنة، يمكن توفير 27 بليون متر مكعب من المياه، باعتبار أن إنتاج كيلوغرام واحد من اللحم يتطلب 16 متراً مكعباً من المياه.

دعم الأسعار:

- تبيّن التجربة أن دعم الأسعار في المنطقة لا يعزز إلا السلوك الاستهلاكي المبذر، ولا يساعد في التخفيف من العبء الذي يتحمله الفقراء، فأكثر من 90 في المئة من الدعم العام يذهب إلى الأغنياء.
- لدى البلدان العربية تجارب مختلفة على صعيد إصلاح الأسعار. خلال الفترة 2013 إلى 2015، بذلت ستة بلدان عربية جهوداً لإصلاح الدعم، هي مصر والأردن وتونس والسودان واليمن والإمارات. وطبقت أربعة بلدان، هي المغرب والأردن وتونس والإمارات، آليات لتعديل الأسعار تُراجع على ضوءها أسعار الوقود دورياً وتُعدّل وفق المستويات العالمية للأسواق.

- أظهر استطلاع "أفد" أن 77 في المئة من المشاركين يوافقون على دفع مبالغ أكبر في مقابل المياه والطاقة إن جرى تعويضهم بمنافع اجتماعية أكبر، مثل التعليم والضمان الصحي ونظم تقاعد مناسبة. لذلك، إذا تراكمت نظم إصلاح الدعم في المنطقة العربية مع تدابير تخفيفية مناسبة، فيمكنها أن تكون في الوقت ذاته أداة قوية للحكومات في معالجة المظالم الاجتماعية والاقتصادية العميقة التي ساهمت في اندلاع الاضطرابات الاجتماعية المعروفة باسم "الربيع العربي".